تأييدا لخبر اللسان بالنصوص السمعية دينية قلنا ان فلانا عصم من كذا أيده به بمعنى أجر
وهي الامور الثلاثة المتقدم ذكرها فهذا تلخيص محل النزاع والنزاع حينئذ انما هو
هل ورد في الشرايع ما يقتضي ذلك الامتناع عليهم ام لا والاستقرا تحقق ذلك انتهى
حروفه قال شيخ مشايخنا العبادي ولا يخفى ما فيه فان كون الفرق بين عصمة الانبيا
وعصمة غيرهم من البشر بعد اشتراك الفريقين في عدم صدور الذنب مجرد ورود
الخبر السماوي في الانبيا وعدم وروده في غيرهم كما هو حاصل كلامه في غاية البعد والضعف
قلت كلامه انما هو بيان لكون العصمة منها ما يثبت بالنص فيتحقق بنحوها
حالا وبعد الموت دون ملابسة معصية على انه فرض الكلام في مطلق الامتناع
والاستحالة للذنوب كما هو مدلول العصمة لغة فان ذلك يسمى عصمة عرفا
ام لا هذا ومن انصف وتامل علم ان نقض العدالة بالعصمة او العكس عن
نحو ... ان بينهما عموم وخصوص وجهي وكلما كان كذلك كان قيد الحيثية فيه
مرادا وان لم يذكر كيف والعصمة الحقيقية معتبر في مفهومها الوجوب وليس ذلك
معتبر في مفهوم العدالة ولهذا توجد بعد فسق قطعته التوبة وتزول بطروه
عليها والمعصوم لا يتصور عنه زوال عصمته وما اثر عن الانبيا ماول كما مر وما تخيله
من قصة هاروت وماروت ماني تاويله ايضا فخذ ما محكم الله وكن من
الذاكرين سلك الله بنا وبك سبيل المخلصين فان قلت كيف يقرا لفظ عصمة
قلت يصح ان يقرا بالرفع على الابتدا وهو مصدر مضاف لفاعله والخبر قوله منها
والرابط محذوف والاصل منها فحذف العائد وابدل نون التوكيد الخفيفة
بعد الفتحة الفا في الوقف وكل ذلك جائز واضمحلال صوت التنوين ربما يجوز
تقديم المعمول على المقرون بها ووقوع الخبر جملة انشائية جائز مقيس وان
كان اكثر من الجملة الخبرية ويصح ان يقرا بالنصب بعامل محذوف يفسره منها بناء على
شغله بالضمير المقدر كما مر فان قلت هلا جعلت نصبه بها واستغنيت
عن التقدير قلت صرح بعض المحققين بامتناع تقدم معمول المؤكد بالنون
الخفيفة عليه وبه اعترض بعضهم على قول من نصب الرفع والنصب باجعلن
من قول ابن مالك ٥ والرفع والنصب اجعلن اعرابا ٥ فان قلت فيعود
الاشكال لان القاعدة ان ما لا يعمل لا يفسر عاملا وقد جعلته مفسرا للعامل المحذوف
قلت صرح البدر الدماميني بان الممتنع من تفسير ما لا يعمل انما هو التفسير
الاصطلاحي اما التفسير اللغوي وهو مطلق الاشارة الى المحذوف فلا امتناع فيه وعليه
جاء قولهم في وكانوا فيه من الزاهدين مع ان ... لا يتقدم معمولها عليها تنبيها
وقوله لكل من الانبيا والملئكة كما هو حكمة العدول عن الضمير الى الظاهر متعلق
تنبيها تقدم عليه للاختصاص يعني ان ما يجب اعتقاده وجوب عصمة الله تعالى

لانبيائه

لانبيائه وملائكته فقط اما عصمة الانبيا من المعاصي فواجبة عند المسلمين لكن
على التفصيل السابق بيانه وفاقا وخلافا في مباحث ما يجب لهم عليهم الصلاة والسلام
فما نقل عن احد من الانبيا مما يشعر بكذب او معصية فما كان منقولا بطريق الاحاد
فمردود ولو استوفى شروط الصحة ان لم يمكن تاويله وما كان منقولا بطريق التواتر
فمصروف عن ظاهره ان امكن والا فمحمول على ترك الاولى او كونه قبل البعثة وقد سبق
تفصيل المهم من ذلك في المبحث المشار اليه فقف ان احببت تجديد العهد به
عليه واما عصمة الملئكة فمحل السعد لا قاطع فيها لك تمسك المثبتون لها عليها
بمثل قوله تعالى وهم لا يستكبرون يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون سبحانه
بل عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بامره يعملون الى يشفعون لا يستكبرون
عن عبادته ولا يستحسرون يسبحون الليل والنهار لا يفترون ولا خفا في ان امثال
هذه العمومات تفيد الظن وان لم تفد اليقين وما قيل انه لا عبرة بالظنيات في
باب الاعتقادات فان اريد انه لا يحصل منه الاعتقاد الجازم ولا يصح الحكم القطعي
فلا نزاع فيه وان اريد انه لا يحصل الظن بذلك الحكم فظاهر البطلان وتمسك
النافون لها بوجوه الاول ان ابليس مع كونه من الملئكة بدليل استثنائه والامر
الملئكة بالسجود في قوله تعالى واذ قلنا للملئكة اسجدوا لادم اباه ولذا عوتب
بقوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك وبدليل صحة استثنائه منهم في قوله
تعالى فسجدوا الا ابليس وقوله فسجد الملئكة كلهم اجمعون الا ابليس ابى واستكبر
وكان من الكافرين ورد بالمنع بل كان من الجن ففسق عن امر ربه وانما ادرج في الملئكة
على سبيل التغليب لكونه جنيا واحدا مغمورا فيما بينهم لا بمعنى قوله كان من الجن
... او كان من طائفة من الملئكة مسماة بالجن ... الاستثنا ... هذا
مع كونه كلاما على السند خلاف الظاهر الثاني قولهم في جواب اني جاعل في الارض
خليفة اتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدما ونحن نسبح بحمدك ونقدس
لك اغتياب للخليفة واستبعاد لفعل الله تعالى يشبه صورة الانكار وفيه
انه لا ينبغي ان يكون وانبا عن الظن ورجم بالغيب فلا يليق واعجاب بانفسهم
وتزكية لها وانكار هذا مخل بالعصمة لا محالة والجواب ان الاغتياب انما يكون
محرما ذنبا حيث يكون الغرض منه اظهار منقصة الغير والتزكية انما تكون مذمومة
حيث يكون الغرض اظهار منقبة النفس وكل ذلك لا يتصور بالنسبة الى
علام الغيوب بل الغرض من كل ذلك انما هو التعجب والاستفسار عن حكمة
استخلاف من يتصف بما لا يليق بذلك مع وجود الاولى والاليق وانما علموا ذلك
باعلام من الله او مشاهدة من اللوح او بقياس بين الجن والانس ...
تشاركهما في الشهوة والغضب المفضيين الى الفساد وسفك الدما الابتان قوله تعالى

Copyright @ King Saud University